إستراتيجية احتواء التنوع الثقافي في ماليزيا

A strategy to contain cultural diversity in malaysia

فازية خلفوني *

جامعة مولود معمري- تيزي وزو-كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، الجزائر.

fazia.nadia15@gmail.com

تاريخ الاستلام: 27 / 11/ 2021 تاريخ القبول: 04 / 02/ 2024 تاريخ النشر: 10 / 06/ 2024

الملخص :

هدفت هذه الورقة إلى إبراز أهمية الإستراتيجية والسياسية الرشيدة التي اعتمدتها الحكومة الماليزية في استثمار التنوع الثقافي الذي يميز مجتمعها، عبر استحداث وانتهاج سياسة توافقية بين مختلف الأجناس المكونة لها، أساسها التعامل الديمقراطي وتجاوز كافة الصراعات والاختلافات العرقية.

وتعد ماليزيا إحدى الدول الإسلامية النامية التي تمكنت في وقت وجيز من تجسيد هذه الغاية على ارض الواقع، والتي ساهمت في الحيلولة دون نشوب الصراعات بين مختلف القوميات، وتمكنت من تحقيق الوحدة الوطنية، والسلام و الأمن في البلاد، إلى جانب تحقيق نجاحات باهرة في مختلف المجالات ، لاسيما في الميدان الاقتصادي والرخاء الاجتماعي.

* فازية خلفوني، أستاذة محاضرة قسم أ

الكلمات المفتاحية : الإستراتيجية.، الاحتواء الثقافي.، التنوع الثقافي.، الاستيعاب الثقافي.، الثقافة.، ماليزيا.

Abstract:

This paper aimed to highlight the importance of the rational strategic and political strategy adopted by the Malaysian government in investing in the cultural diversity that characterizes its society, by developing and adopting a consensual policy between the various constituent races, based on democratic interaction and overcoming all ethnic conflicts and differences.

Malaysia is one of the developing Islamic countries that managed in a short time to realize this goal on the ground, which contributed to preventing conflicts between different nationalities, and was able to achieve national unity, peace and security in the country, as well as achieving remarkable successes in various fields. Especially in the field of economic and social prosperity.

Keywords: strategy, culture, cultural diversity, cultural containment, cultural assimilation, Malaysia.

المقدمة:

يعتبر تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة من أهم الغايات التي تسعى إلى تجسيدها كلّ دول العالم بغض النظر عن الاختلاف الكامن في أشكالها، حجمها و طبيعة الحكم فيها، و من بين أهم المحدّدات أو العوامل التي يمكن أن تكون سببا رئيسيا و دافعا قويّا في تجسيد هذه الغاية على أرض الواقع، نجد عامل الوحدة الثقافية المميّز لكلّ دولة و المساعد في النهوض بها وتحقيق التقدّم و الازدهار لها عبر الاستغلال الأمثل العقلاني لمختلف مكوّناتها و أبعادها من (لغة، دين، تعليم، عادات، تقاليد، أخلاق، قانون)، لاسيما إن كان حيز الاختلاف بين الأجناس أو القوميات فيها كبيرا جدا، إذ لابد من تحقيق التوافق والتناغم

بينها،وذلك من خلال التركيز على ضرورة دعم الموروث الثقافي و تطويره وفق متطلبات وخصوصية هذه الأعراق من جهة، و تماشيا مع المستجدات الحاصلة في العالم من جهة أخرى، و ذلك للحيلولة دون وجود الصراعات و النزاعات العرقية و القومية التي من شأنها تهديد سلامة و استقرار تلك الدولة، إنما تكون بمثابة المحفّز القويّ للتركيز على عمليات التغيير والتنمية المستدامة في مختلف القطاعات و لمختلف شرائح المجتمع، ومن بين الدول النامية التي تمكنت من تحقيق هذه الغاية على أرض الواقع ، نجد الدولة الماليزية التي أصبحت مثالا و نموذجا يحتذى به من قبل العديد من دول العالم، نظرا للفترة الزمنية الوجيزة التي تمكنت في إطارها من بلوغ مصاف الكثير من الدول المتقدمة في مجال التنمية المستدامة، و التي تمخضت عن الجهود الفعلية و العزيمة اللا متناهية في الاستثمار الحقيقي و العقلاني للاختلافات العرقية والاثنية بين جميع الأجناس،لتكون النقطة البداية التي مهدت الطريق للولوج إلى عالم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي عبر احتواء كافة هذه الفرو قات و توجيهها لخدمة الصالح العام بالتأكيد على وحدة الدولة و المجتمع في آن واحد.

- **أسباب اختيار الموضوع:** لقد تمثلت أسباب اختيار موضوع الدراسة فيما يلي:

-الرغبة في التعرف على مختلف العوامل والآليات التي كانت سببا في نجاح الحكومة الماليزية في إحداث التوافق الثقافي بين مختلف الأجناس والقوميات.

- محاولة التعرف على كافة المظاهر والنتائج الايجابية المحققة بفضل سياسة الاستيعاب الثقافي في ماليزيا.

- محاولة الاستفادة من التجربة الناجحة في احتواء الاختلافات الثقافية في ماليزيا.

الإشكاليـــــــة: تعتبر ماليزيا من بين الدول التي عانت في بداية استقلالها من وجود الصراعات والنزاعات بين القوميات التي تتشكل منها، لذلك عملت جاهدة على احتواء هذه الاختلافات الاثنية، بغية تحقيق الاستقرار والتنمية للبلاد، وعليه تمثلت إشكالية الدراسة فيما يلي: **"كيف تمكنت ماليزيا من تجسيد سياسة الاستيعاب الثقافي بين مختلف أجناسها على أرض الواقع ؟".**

- **الفرضيات:** انطلاقا من الإشكالية، تم صياغة الفرضيات التالية:

أ- كلما طبقت الحكومة الماليزية مبدأ الدين الإسلامي، كلما نجحت في تحقيق التوافق الثقافي بين الأجناس .

ب- كلما تجاوزت الحكومة الماليزية الاختلافات الاثنية للمجتمع، كلما تمكنت من تحقيق التنمية والوحدة الوطنية للبلاد.

- **منهجيـــة الدراســـــة:** من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا، تم في إطار هذه الدراسة الاعتماد على

المنهج الوصفي التحليلي الذي تم استخدامه من أجل وصف طاهرة التنوع الثقافي في ماليزيا، وتحليل طبيعة العلاقة القائمة بينها وبين تحقيق الوحدة الوطنية والاستقرار للبلاد. كما تم الاعتماد على مجموعة من **الاقترابـــات**، تمثلت فيما يلي:

_ **الاقتراب النسقي:** تم اعتماده من خلال الحديث عن مدخلات ومخرجات النظام السياسي الماليزي في إطار علاقته بالمجتمع بخصوص سياسة الاحتواء الثقافي، ورد فعل هذا الأخير عليها إيجابا أو سلبا.

_ **الاقتراب السلوكي**: تم استخدامه في إطار تحليل السلوكيات المختلفة الصادرة سواء عن الحكومة الماليزية، أو من شعبها بخصوص مختلف القرارات المعتمدة بشأن إحداث التوافق بين مختلف الأجناس.

- **اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع:** تم استخدامه لدراسة وتحليل طبيعة العلاقة القائمة بين الدولة والمجتمع، بمعنى هل هي علاقة تكاملية، تبعية أم انفصالية.

المبحث الأول:طرق واليات تطبيق سياسة الاحتواء الثقافي:

لقد عملت الحكومة الماليزية منذ حصولها على الاستقلال على جعل الشعب الماليزي شعبا واحدا، يعيش وفق مبدأ القانون و التكامل الاجتماعي بهدف خدمة البلاد و الرقي بها، و ذلك من خلال احتواء كافة الاختلافات والفوارق الثقافية المميزة لهذا الشعب، عبر تفعيل مبدأ الاندماج الاجتماعي و تدعيم التعليم وجعله متاحا للجميع، وضمان تحقيق العدالة التوزيعية في الجانب الاقتصادي وتدعيم مبدأ المساواة في الحياة الاجتماعية.

المطلب الأول: تفعيل مبدأ الاندماج الاجتماعي ووحدة التعليم:

كثيرة هي العوامل التي ساهمت في تجسيد سياسة احتواء التنوع الثقافي في ماليزيا، ويعتبر كل من الاندماج الاجتماعي وتعميم التعليم أحد هذه العوامل التي كان لها الأثر البالغ في تحقيق هذه الغاية على ارض الواقع.

الفرع الأول: تفعيل مبدأ الاندماج الاجتماعي:

إن الاحتواء قبل أن يكون طاهرة اجتماعية هو طاهرة نفسية تمثل حاجة الإنسان للآخرين من اجل مساعدتهم على التنفيس عن مشاعرهم وضبط أنفسهم، حيث يستوعب كل واحد الآخر، فهو تماما كالوعاء الكبير الذي يحوي الوعاء الصغير،[1]وبالتالي يكون الاحتواء اجتماعيا سياسة إحداث التوافق بين نقاط وأوجه الاختلاف بين الأفراد من حيث لغاتهم دياناتهم وأجناسهم، أي العمل على تحويل التعددية الثقافية من نقطة سلبية قد تأثر على استقرار وتقدم البلاد إلى نقطة ايجابية تحقق الازدهار والرقي، **لذلك** عملت الحكومة الماليزية في إطار سياسة احتواء التنوع الثقافي، أي مختلف الفوارق الموجودة بين الأجناس من حيث اللغة، الدين ، العرق إلى غير ذلك، على اعتماد مبدأ الاستيعاب الثقافي الذي يقوم على تذويب الثقافات المتميزة في إطار الثقافة الخاصة بالجماعـــة السائـــدة، من خلال تخفيض حجم ا لاختلافـــات بين الكيانات الإثنيـــة، وإلحاقها بنظام ومنهج تعليمي واحد، بواسطة لغة واحدة، وصهر مختلف التنوعات والاختلافات الثقافية في قالب واحد يمثل ثقافة الدولة [2]، لذلك فان أهم طريقة اعتمدت في إطار تحقيق هذه الغاية،تطبيق ما يسمى بمبدأ **"العقد الاجتماعي"** الذي يعتبر من بين أهم العوامل التي ساهمت إلى حد بعيد في احتواء الاختلافات الموجودة في التركيبة السكانية للمجتمع الماليزي، الذي يتميز بتعدد الأعراق والقوميات، الأمر الذي دفع بالحكومة الماليزية إلى تبني سياسة عاجلة تهدف من خلالها إلى توحيد هذه الأعراف و لمّ شملها، وذلك عبر إعادة هيكلة المجتمع الماليزي، و ترسيخ مبادئ التسامح، التعاون والإخاء للعيش معا في سلام واستقرار. ومن أبرز الأجناس التي يتشكل منها المجتمع الماليزي نجد:

- **الملاويـــون:** يعتبر الملاويون من أهم و أكثر الأجناس انتشارا في ماليزيا، حيث تعود جذورهم إلى الأصل المغولي، و قد انتقلوا إلى العيش في ماليزيا خلال العصور الوسطى بسبب الاستعمار، و يمثلون حاليا نصف العدد الإجمالي لسكان ماليزيا أي ما يقارب عشرة (10) ملايين نسمة، بمعدل 48 %.[3]

- **الصينيـــون:** يمثلون نسبة 32%من العدد الإجمالي لسكان ماليزيا، أي ما يعادل 5 ملايين نسمة.

- **الهنـــود:** وفد العنصر الهندي للعيش و الاستقرار في ماليزيا في القرن الماضي هروبا من ويلات الاستعمار وتبليغ عددهم حاليا 1.5 مليون نسمة أي ما يعادل 8% من العدد الإجمالي لسكان ماليزيا.

إن التفاوت والاختلاف العرقي المميز للدولة الماليزية، قد سبب قبل الستينات معضلة حقيقية للحكومة و المجتمع الماليزي ككل، فنتيجة الإقصاء والتهميش الذي عرفته بعض الأعراق فيها كالملاويين حدثت صراعات عنيفة ودامية أدت إلى أعمال التخريب، و القتل حيث راح ضحيتها ما يعادل 143 شخصا من الصينيين و 25 من الملاويين، لذلك فان مبادرة الدولة في اعتماد سياسة العقد الاجتماعي، كانت ضرورة وخطوة لابد من القيام بها بهدف الخروج من هذه الوضعية المتأزمة، من خلال الاعتراف أولا بوجود هذه التعددية ومن ثم بضرورة تحقيق العدل بين جميع مواطنيها بغض النظر عن أعراقهم، دياناتهم، لغاتهم، عاداتهم ومعتقداتهم، على اعتبار أنهم ينتمون ليس جغرافيا فقط إلى ماليزيا، إنما وطنيا أيضا فلهم الحق الكامل في ممارسة الحريات العامة والاستفادة من خيرات وثروات البلاد على نحو منصف ومتساو بين مختلف الأطياف والأعراق.

عملت الحكومة الماليزية وفقا لسياسة العقد الاجتماعي على إنشاء مجموعة من المؤسسات الإسلامية المالية المكملة للمؤسسات المالية التي كانت موجودة من قبل، أي المتعلقة بالمؤسسات المالية غير الإسلامية، الشئ الذي ساعد وساهم على نحو جد فعال في تحقيق وتعزيز مفهوم المواطنة والمصلحة القومية لكافة الأعراق في ماليزيا، وقد ساهم هذا الأمر بدوره في بروز العديد من المبادرات الايجابية التي ساعدت ودعمت كثيرا مسألة تقوية الوحدة الوطنية، وتعزيز الشعور بالمواطنة بين مختلف مكونات المجتمع الماليزي، ومن ثم المساهمة في تحقيق قدر كبير من الاستقرار السياسي والأمني[4].

دائما، و في إطار سياسة الاندماج الثقافي والاجتماعي طرحت الحكومة الماليزية عام 1990 " سياسة الرؤية الوطنية لعام 2001"، والهادفة إلى بناء امة قادرة على تأسيس الوحدة الوطنية، حسب ما جاء في اطار التقرير الوطني المقدم من طرف مجلس حقوق الإنسان ماليزيا، الدورة الرابعة، جنيف 2-13 فيفري 2009، وبناء امة مزدهرة تعيش في وئام وتعمل بروح الشراكة الكاملة والمنصفة، أي العمل على استبعاد كافة الأفكار التمييزية بين الأعراق والقوميات، والتأكيد على أنها جزء لا يتجزأ من كيان الدولة، وان الغاية الأساسية من العيش بسلام وتوافق بين جميع الأطياف هي الوصول إلى تأسيس دولة واحدة وقوية. كما ركزت الحكومة الماليزية أيضا على تفعيل الموروث الثقافي لكل القوميات من خلال السماح بممارسة الاحتفالات والطقوس المشتركة بين الاثنيات من أجل الحد من حدة الاستقطاب الاثني داخل المجتمع، حيث تمارس الثقافة والقيم التقليدية بكل حرية، ودون إزعاج من أحد، إضافة إلى تشجيع نشر ثقافة التعايش بين الاثنيات عن طريق خلق مهرجانات

احتفالية مشتركة بينها، حيث يكون الهدف الرئيسي منها دائما هو الاستيعاب التدريـــجي لهـــذه المجموعـــات ودمجها في ثقافة وطنيـــة موحدة تمثـــل مختلف الاتجاهـات، ورغم وجود بعض المعارضة من قبل تيار الإسلام المحافظ على هذه السياسة، بحجة أنها تأثر سلبا على القيم الإسلامية، فإن الحكومة الماليزية أبت إلا أن تواصل تنفيذ سياستها، بهدف المساهمة في تماسك المجتمع وتقريب المجموعات العرقية إلى بعضها البعض.[5]

لقد اهتمت الحكومة الماليزية اهتماما كبيرا بالجانب القيمي في ثقافة شعبها، هذه الثقافة التي تعكس مجموع القيم، والمعتقدات والمعايير والرموز، والإيديولوجيات[6]. لكل عرق من الأعراق ، والذي استثمرته لتحقيق التنمية الوطنية، حيث ركزت على بناء منظومة قيمية موحدة محورها الأخلاق، والقائمة على أساس الدمج بين قيم الحضارة الإسلامية والحضارة الأسيوية، لتخاطب بذلك خصوصية كل مواطن وفق معتقده الديني والعرقي من جهة، ووفق المبادئ والأسس العلمية التي يجب أن يكتسبها ويتعلمها من جهة أخرى، وقد قال الدكتور (ميهاتير محمد) في هذا الصدد: " إذا أردت الصلاة سأذهب إلى مكة، وإذا أردت العلم فسأذهب إلى اليابان"[7]، وبذلك حالت أو على الأقل قللت الحكومة المالاوية، من عدد الانشقاقات والصراعات العرقية السابقة التي من شانها الإخلال من التوازن الإقليمي والقومي للدولة، بل وحدته على أساس مبادئ الايخاء والتكافل الاجتماعي، حيث ربطت الحكومة الماليزية القيم الأساسية للمجتمع الماليزي بالقيم النابعة من الأسرة في حد ذاتها، والقائمة على أساس احترام الصغير للكبير من ناحية، وعلى عطف ورحمة الكبير على الصغير من ناحية أخري، وهو الشيء الذي أكدت على ضرورة

تطبيقه في إطار العلاقة القائمة بين السلطة والمواطن لتأسيس دولة موحدة ومتماسكة، وقد تمثلت مجموع هذه القيم فيما يلي[8]:

_ تحقيق التعايش السلمي، وكذا التضامن والتكافل بين أفراد العائلة الواحدة، الشيء الذي سينعكس بدوره إيجابا على مشروع التنمية الوطنية.

_ حفظ حقوق الجميع، والمشاركة في المسؤولية وفي برنامج التنمية.

لقد أثرت المنظومة القيمية الأخلاقية للمجتمع الماليزي والقائمة على مبادئ التقدير، الولاء، الايخاء، التعاون واحترام الملك والقانون في تنمية مختلف المجالات وتطويرها ،حيث قال[9]: وهو الشيء الذي استغله لمواجهة النزاعات العرقية وبناء وطن واحد متآلف ومتآخ، وتوجيهه لتحقيق التنمية، ونتيجة لذلك قام هدا الأخير (ميهاتير محمد) في بداية الألفية على تطبيق مشروعه الموسوم ب: "رؤية 2020" والهادف إلى تأسيس مجتمع متقدم وراق، ميزته الأساسية هي الارتكاز على مجموعة القيم الأخلاقية المتمثلة أساسا في:

_ تأسيس مجتمع موحد يجمع مختلف القوميات والأعراف دون أي تمييز بينها.

_ تأسيس مجتمع قائم ومؤمن بالمبادئ الديمقراطية.

_ تأسيس مجتمع قائم على أساس المبادئ والقواعد العلمية المتطورة.

_ التأكيد على ضرورة تطبيق ثقافة التكافل والعدالة الاجتماعية.

_ التأكيد على الدمج بين ثقافة الانفتاح والالتزام بالمبادئ الأخلاقية[10].

بفضل هذه السياسية القائمة على مبدأ التوازن بين الحفاظ على الأصالة والانفتاح على العالم الخارجي، والتكيف مع مختلف المستجدات الحاصلة فيه، تمكنت ماليزيا من تحقيق وتدعيم مبدأ التعاون بين الأعراق متن ناحية التأكيد على الحفاظ على كل خصوصية كل معتقد وديانة، إلى جانب السماح له بالانفتاح على الخارج وتطوير نفسها، وبذلك أعطت ماليزيا نوعا من آخر من الاهتمام لهده الأعراق، وأظهرت مرة أخرى نيتها في دمجها كلها في ثقافة ومصلحة واحدة هي مصلحة الوطن. على اعتبار انه لا وجود لأي فرق بين الأجناس وذلك بالاعتماد على ثقافة تجمع بين الحفاظ على الأصالة والانفتاح على الخارج، حيث اهتمت باستغلال الموارد المحلية التي تتوفر عليها وفي نفس الوقت استفادت من التجارب والخبرات الدولية ، وبذلك وفقت في استثمار ثرواتها بأقل التكاليف الممكنة، مع تشجيع الاستثمار الأجنبي وفق ما يتوافق و خصوصية البيئة المحلية الماليزية.

كما إن توجه الحكومة الماليزية للتعاون مع البلدان الأجنبية كان مفيدا جدا في النهوض بالموارد البشرية الماليزية، والتأكيد على أنها مصدر وأساس التطور والازدهار للبلاد كلما كان متحدة ومتماسكة فيما بينها متلافيا كل الاختلافات العرقية الموجودة بينها، حيث ساعد الاستثمار في المجالات الصناعية مثلا في تعليم المواطنين العاملين في هذا القطاع طرق وكيفيات التسيير عندما كانت ماليزيا في حاجة إلى ذلك، مشجعة بذلك سياسة استغلال واستخدام الموارد المحلية[11].

الفرع الثاني: التركيز على وحدة التعليم وعموميته:

أولت الحكومة الماليزية عناية و اهتماما خاصا بالمجال التعليمي، على اعتبار أن الاستثمار في المورد البشري هو أساس حل وتوحيد أي اختلاف قائم بين الأعراق، حيث أكدت على

ضرورة تعليم الأطفال في مختلف الأطوار لغة مشتركة بين كافة القوميات، والمتمثلة في اللغة الانجليزية وذلك بهدف تسهيل عملية التعامل بين العرقيات المختلفة من أجل جعلها لغة التواصل بينها لتحقيق التفاهم والتعاون المتبادل، وذلك في جميع المجالات الثقافية، السياسية،الاجتماعية و الاقتصادية .

تعتبر المهنية الميزة الأساسية للتعليم في ماليزيا، وهي مبادرة جد مهمة في سبيل التقليل من حدة الاختلافات العرقية، نتيجة الاعتماد على مبادئ العدالة والمساواة في توظيف المواطنين بغض النظر عن أجناسهم وأعراقهم، حيث يتلقى التلاميذ والطلبة تعليما موجها إلى الحياة المهنية، كما ركز على تطبيق مبدأ مشاركتهم في اختيار مناهج التدريب و تنويع وتطوير أساليب التعليم[12]، كما أولت الحكومة الماليزية اهتماما خاصا بالتعليم الجامعي والاستفادة مما تجيد به الجامعات و مراكز البحث العلمي من بحوث و تقارير تستخدمها في مجال الاقتصاد الوطني ، إذ يبلغ عدد الجامعات الحكومية 11 جامعة، إضافة إلى 13 جامعة خاصة و 600 كلية بين الحكومية الخاصة و المعاهد، إلى جانب تأسيس العديد من مراكز البحوث العلمية الوطنية و الدولية التي تستثمر مخرجاتها في دعم مشروع التنمية الوطنية، و لقد ركزت ماليزيا على تكييف هذه المراكز وفق التعدّد العرقي، فمنها ما تم تحديدها على أساس[13]:

أ- الانتمـــــــــاء: تنوعت مراكز البحوث بين المراكز الحكومية، والمراكز غير الحكومية.

ب- الاتجاه السياسي والإيديولوجي: انقسمت إلى مراكز فكر ذات توجه ليبرالي، و أخرى ذات توجه اشتراكي، وأخرى إلى التوجه الديني.

ج- الاستقلاليـــــــة: شملت بدورها مراكز البحث المستقلة، مراكز البحث شبه المستقلة عن الحكومة، و أخرى تابعة للجامعات و الأحزاب السياسية.

عملت الحكومة الماليزية وفق هذا التصنيف على إرضاء مختلف العرقيات الطوائف الدينية و بذلك وجهت مخرجاتها لتوجيه سياسات الشركات و المؤسسات عبر عقد اتفاقيات عمل بينهما و بين هذه المراكز والجامعات، حيث أولت الحكومة الماليزية عناية فائقة في سبيل إنجاح هذه السياسة من خلال حماية حقوق البحث اللازمة ليكون قادرا على المنافسة في سوق العمل الحديثة، وهو محرك جوهري لعملية التنمية والتطور، إلى جانب حرصها الشديد على تمويله بمبالغ مالية كبيرا، حيث خصصت له ما يعادل 26% من الدخل القومي[14]، و هي نسبة مرتفعة توحي و توضح جليا تفطن ماليزيا لدور التعليم و أهميته في تحقيق وتنفيذ سياسة الاحتواء الثقافي، حيث أكدت في قوانينها أن التعليم هو الأداة الأساسية لتحقيق التنمية والوحدة الوطنية، الشيء الذي دفعها في الفترة ما بين عامي 2006، 2010 إلى انفاق مبلغ كبير جدا على التعليم قدر ب 40.3 مليار رينجيت ماليزي، أي ما يعادل حوالي 21% من الميزانية النووية لماليزيا[15].

المطلب الثاني: تطبيق مبدأي العدالة الاجتماعية والاقتصادية:

إن النجاح في تحقيق سياسة الاحتواء الثقافي، لا يتجسد إلا بإحساس المواطن الماليزي بالاستقرار الاجتماعي الذي يتحقق من خلال احترم الاختلافات الموجودة بينه وبين المواطنين الآخرين، سواء تعلق الأمر باللغة أو الدين، أو المراكز الاجتماعية أو القيم الثقافية، إلى جانب تمتعهم بنفس الحقوق في الجانب الاقتصادي من حيث توزيع الثروات والاستفادة منها.

الفرع الأول: التركيز على سيادة مبدأ العدالة الاجتماعية:

لقد ركزت الحكومة الماليزية في إطار الإستراتيجية التي اعتمدها من اجل احتواء كافة الاختلافات الموجودة في المجتمع، على مبدأ العدالة في التعامل مع مختلف الأعراق وفي مختلف المجلات، وذلك من خلال ما يلي:

- **احترام مبدأ الاختلاف في الديانات:** لقد عملت الحكومة الماليزية بعد الصراعات العرقية التي شهدتها في أواخر الستينات على احتواء الاختلافات القائمة بين الطوائف الدينية، حيث تعاملت مع هذه المعضلة بحنكة وعقلانية، استطاعت من خلالها تحويل نقطة الضعف هذه إلى نقطة قوة لتعزيز السلم و الأمن بين مختلف شرائح المجتمع و توجيهها لإثراء سياساتها، و ذلك عبر الاستفادة من أفكار و خيارات و اقتراحات كل معتقد على حدي، و توحيدها لتعمل كوحدة متكاملة لتحقيق هذه الغاية على أرض الواقع. وتأسيس ثقافة وطنية واحدة تشمل مختلف المعتقدات والممارسات التي يشترك فيها مجموعة من الأفراد كالاثنيات مثلا[16].

لقد خصصت الحكومة الماليزية لكل عرق من الأعراق أماكن للعبادة تتوافق و الديانة المعتنقة من طرفها حتى تتيح الفرصة لكلّ منها لممارسة طقوسها و معتقداتها الدينية باستقلالية و راحة تامة، حيث شيدت المساجد للمسلمين، والمعابد الهندوسية للهنود، في حين خصصت المعابد البوذية للصينيين، بينما تم توفير الكنائس للطوائف النصرانية، ورغم أن الشعب ، الماليزي شعب مركب من حيث الديانات، إلا أن الإسلام يعتبر الدين الرسمي لها، حيث تقدر نسبة المعتنقين و المتدينين به 60 % من العدد الإجمالي لسكان ماليزيا، تليه نسبة 19.2% من البوذية و

6.3% يعتبرون من الهندوس، و2.6 % من الديانات الصينية، إلى جانب وجود ديانات متنوعة كالسيخية والأنتونية والبالغ نسبتها2%،[17]ولقد ساعد هذا الإجراء على تلاحم و تآزر الطوائف الدينية فيما بينها، كما أفسح لها المجال لتبادل الآراء و الخبرات الخاصة بكل طائفة، و الاستفادة منها بشكل موضوعي خصوصا ما تعلق بالمبادئ الإسلامية التي تؤكد على ضرورة تحقيق الإخاء و العدالة بين جميع المذاهب الدينية بغض النظر عن الاختلاف في الأعراف، الأجناس أو اللغات رغم الاختلاف الكبير الذي يمس أو يميز الشعب الماليزي من حيث المعتقد الديني، إلا أنها تمكنت من جعل الإسلام الدين الأساسي الذي ينبغي على الشعب الماليزي التقيد بتنفيذ قواعده ومبادئه التي تكفل تحقيق الديمقراطية بين الجميع دون أي تمييز بينها، خاصة و أن الدول الناجحة في مجال التنمية الاقتصادية في الكثير من الدول الأسياوية كانت تطبق معالم و أسس الدين الإسلامي على غرار الدولة الأندونيسية، حيث قال رئيس الوزراء السابق (أنور إبراهيم) في هذا الصّدد:" إن التطور التنموي للدول الإسلامية في جنوب شرق آسيا في ضوء المتغيرات و المؤثرات المحلية نابعة عن فهم صحيح للإسلام، و تطبيقه بشكل يتفق مع طبيعة المجتمعات الإسلامية" [18].

لقد تمكنت الحكومة من خلال سياسة التوازن و التوحيد بين مختلف الطوائف الدينية من تحقيق الإخاء و روح التعاون بينها، فكانت هذه السياسة بمثابة نقطة الانطلاق نحو استثمارها في تنمية ماليزيا في كافة المجالات والتقليل من نسب الفقر التي كانت مرتفعة بالنسبة لبعض الأعراق. فقد تقرر مثلا رفع النصيب الاقتصادي المتدني للملاويين من إلى30% عام 1990، بينما كانت لا تتعدى 1,5% في سنة 1969. [19]

الفرع الثاني: التأكيد على مبدأ العدالة الاقتصادية:

لقد استثمرت الحكومة الماليزية الاختلافات العرقية الموجودة في المجتمع استثمارا عقلانيا و رشيدا، مكنها من العمل على توجيهها وفق ما يخدم مشروع التنمية الوطنية من خلال التوزيع العادل للثروات و الفرص بين جميع الأعراف توزيعا متساويا، فأطلقت في إطار ذلك ما يسمى "بالسياسة الاقتصادية الجديدة" التي سعت من خلالها إلى تحسين مستويات معيشتهم لاسيما بالنسبة للجنس الملاوي[20] ، هذا الأخير الذي استفاد كثيرا من هذه المبادرة، حيث ارتفع نصيبه في ثروات البلاد و امتلاك وسائل الإنتاج من 2% قبل أحداث 1969 إلى 30% بعدها. [21]

لم تشكل سياسة التوزيع العادل للثروات أي حساسية لدى بقية الأجناس الأخرى، على اعتبار أن العرق الملاوي كان سابقا من أكثر الأجناس المتضررة اقتصاديا و اجتماعيا، كما أن هذه السياسة لم تقص أحدا بل أكدت على ضرورة القضاء على الفقر في المجتمع، و إعادة توزيع فرص العمل على نحو عادل و متساو بين الجميع لتحقيق التنمية التي لا يمكن أن تكون في ظل إقصاء الجنس الملاوي، و يقول (محمد ميهاتر) في هذا الشأن:" إن مفهوم اقتران التنمية في الفرص بماليزيا ينطوي على أهمية خاصة، نظرا لأن مجتمعنا يقوم على التعددية العرقية والدينية، ذلك أن السكان الأصليين الذين يعرفون بلفظ (بوميبترا) يشكلون نحو 60% من مجموع سكان البلاد، لكننا عندما نتحدث عن الثروة و المداخيل فإنهم يحتلون موقعا متأخرا مقارنة ببقية السكان الذين ينحدرون من جنسيات أخرى، هذا الواقع الذي دفعنا لأن ندشن في عام 1970م سياسة اقتصادية جديدة تم تصميمها بما يكفل للبوميترا الحصول على نصيبهم من الكعكة الاقتصادية"[22]، أي أن ماليزيا عرفت كيف تطبق سياسة العدالة

الاقتصادية التي تضمن تحقيق العدالة الاجتماعية لاحتواء الاختلافات الموجودة بين الأعراف. مؤكدة أن الثقافة هي الشيء الوحيد الذي يبقى عندما يتم نسيان كل شي[23]، لذلك ينبغي الحرص على الرجوع إليها، وعدم التخلي عنها لتأسيس مجتمع راق وخال من المشاكل الاثنية.

المبحث الثاني: النتائج الايجابية لسياسة الاحتواء الثقافي في ماليزيا:

لقد حققت سياسة الاحتواء الثقافي المعتمدة من قبل الحكومة الماليزية ، في تحقيق مجموعة من النتائج الايجابية، منها ما يلي:تمهيد حول المبحث الثاني والمسائل التي سوف تعالج فيه، تمهيد حول المبحث الثاني والمسائل التي سوف تعالج فيه.

المطلب الأول: على الصعيد السياسي:

تمكنت ماليزيا بفضل الإستراتيجية التي اعتمدتها من تحقيق وتدعيم مبدأ الوحدة الوطنية، وتجسيد الاستقرار السياسي في البلاد، وضمان الأمن والسلام فيها.

الفرع الأول: الحفاظ على الوحدة الوطنية وتعزيزها:

لقد تم تحقيق الوحدة الوطنية في ماليزيا بفضل سياسة الاحتواء الثقافي، ونشر مبادئ وأسس التعاون والتفاهم بين جميع الأعراق، حيث أكدت الحكومة الماليزية ولا تزال تؤكد على ضرورة تشجيع العمل بالروح الوطنية الهادفة إلى تكريس وتعزيز الوحدة من خلال حثها المتواصل على الحد من الاستقطاب العرقي على نحو يضمن ممارسة المجتمعات المحلية لإرثها الثقافي والفني بما يساهم في تعزيز التفافهم بين الثقافات، والاعتزاز بالتنوع الثقافي والقضاء على الفقر ،بغض النظر عن

العرق والفئة الاجتماعية، وإعادة هيكلة المجتمع على نحو لا مجال فيه للربط بين المهن وأعراق معينة [24].

تمكن المجتمع الماليزي بتركيبته المتعددة والمتنوعة من تلافي التوترات والنزاعات العرقية التي يمكن أن تنشأ بينها، وبذلك تمكنت من تحقيق التنمية في مختلف المجالات الاقتصادية الاجتماعية السياسية والثقافية، وكل هذا ساهم بدوره في تحقيق التلاحم والتآزر بين مختلف الاثنيات التي وجدت التفاهم والتعاون الإيجابي فيما بينها في طل الرخاء الذي تتمتع به، الطريق المناسب لتعزيز الوحدة الوطنية وتأسيس مجتمع واحد ومتكامل، ذلك أن الوحدة الوطنية في بلد متعدد الديانات والثقافة يعتبر الغاية الأساسية في تكوين سياسة اقتصادية واجتماعية. [25]

الفرع الثاني: تحقيق الاستقرار السياسي:

عرف الوضع السياسي العام لماليزيا استقرارا ملحوظا بفضل سياسة احتواء الاختلافات الثقافية بين مختلف مكونات المجتمع الماليزي، حيث أولت الحكومة الماليزية اهتماما واسعا بإعطاء الحق للمواطنين في البث في الشؤون العامة للبلاد على نحو عادل ومتساو بين الجميع، وذلك من خلال إعطاء الفرصة للمجموعات الاثنية في المشاركة في العملية السياسية، وصنع القرارات إضافة إلى إدارة شؤون البلاد في جميع المستويات، حسب ما جاء في المادة 51 تقرير وطني مقدم من طرف مجلس حقوق الإنسان ماليزيا، الدورة الرابعة، جنيف 2-13 فيفري 2009.

لم يعرف النظام السياسي أي نوع من الانقلابات العسكرية، أو الديكتاتورية رغم وجود بعض من المعارضين، إلا أن ذلك لم يؤثر أبدا على استقرار البلاد، ولا على إحداث أي نوع من

المشاحنات أو التوترات الطائفية أو العرقية، على اعتبار أن سياسة الاحتواء الثقافي سمحت بالتعددية الحزبية، حيث يمثل كل من الملاويين والصينيين وكذلك الهنديين الأحزاب الكبرى للبلاد التي تعمل وفق نمط أو سياسة التحالف الحاكم[26]، فقد ساهمت التعددية الحزبية في بناء قوة الدولة واستقرارها، حيث شهد التاريخ السياسي الماليزي الحديث تغير أربع رؤساء للوزارة دون ملاحظة أي أزمات أو صراعات فعلية خلال ذلك[27]، كما أن حل الأزمات والتعامل معها من قبل الأحزاب الكبرى، في حالة نشوئها، كان يتم بطريقة هادئة دون إعلانها أو نشرها، ونفس الشيء ينطبق على الصفقات السياسية وتوزيع المكاسب، أي الابتعاد قدر المستطاع عن إثارة التوتر الطائفي والعرقي.

المطلب الثاني: على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي:

لم تقتصر النتائج الايجابية التي حققتها الحكومة الماليزية بفضل سياسة الاحتواء الثقافي على الجانب السياسي فقط، بل تمكنت من الرقي بالجانبين الاقتصادي والاجتماعي أيضا.

الفرع الأول: على الصعيد الاقتصادي:

لقد استطاعت ماليزيا بقفل سياسة احتواء الاختلافات العرقية أن تدفع بعجلة التنمية الاقتصادية، حيث استفادت من خبرات وإمكانيات هذه الأجناس المختلفة و استثمرتها فيما يخدم الاقتصاد الوطني، حيث ازداد متوسط الناتج الفردي مثلا من 680 عام إلى 3440 دولار في عام 1995 كما ارتفعت صادراتها ارتفاعا محسوسا في عام 2002 بمبلغ 100 مليار دولار مقارنة بما كان عليه سابقا في عام 1980 مثلا و التي لم تتجاوز05 مليار$ [28]، كما تمكنت بفضل إستراتيجية الاستيعاب الثقافي للمجتمع من تحقيق مستوى معيشي أفضل، حيث انخفضت معدلات الفقر مثلا من 52 بالمائة في عام 1970 إلى 5 بالمائة في عام [29]،2002

إلى جانب تسجيل ارتفاع ملحوظ في الصادرات الصناعية قدر ب 6.2% في عام 2015 مقارنة بسنة 2013 والدي كان في حدود4.2% عام 2013. [30]

إن الاهتمام الكبير الذي أولته الحكومة الماليزية لتطوير وتنمية روابط التآخي والتفاهم بين الأعراق، أتى بثماره في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تمكنت ماليزيا من إفتكاك المرتبة (09) عالميا من ضمن (30) دولة في مجال تصدير التقنية، بعدما كانت سابقا مجرد دولة زراعية تهتم بإنتاج بعض المواد الأولية كالمطاط للتحول إلى أول دولة صناعية في العالم الإسلامي. حيث ركزت على جعل القيم والاديولوجيات التي يتميز بها المجتمع ضمن نطاق العمل المهني، [31] فقد ارتفعت حجم الاستثمارات الواردة من 9,72 دولار عام 1995 إلى 3'12 دولار عام، بينما ارتفع الناتج الإجمالي المحلي من88832 مليون دولار عام 1995 إلى 338103 مليون دولار عام [32]،2013 في حين انتقل الدخل الفردي للمواطن الماليزي من 10276 دولار في سنة 2004 ليصل إلى 21824 دولار في عام 2013.

الفرع الأول: على الصعيد الاجتماعي:

تمكنت ماليزيا بفضل الإستراتيجية الرشيدة لاحتواء مختلف الاختلافات والفوارق الثقافية المتواجدة على مستواها، من تحسين المجال الاجتماعي والارتقاء به، وتمثلت أهم مظاهر ذلك في:

- **تطوير التعليم وتحسين مردود يته:** لقد ساعدت سياسة إصلاح قطاع التعليم المعتمدة من طرف الحكومة الماليزية في إرساء أواصر الثقة والتعاون بين مختلف الاثنيات في البلاد، وذلك من خلال التأكيد على تعميم التعليم وعدالته بين جميع الأعراق دون

أي تمييز يذكر بينها، حيث ساهم ذلك بشكل جد فعال في تركيز المتمدرسين على تحقيق اكبر قدر ممكن من الإنتاج العلمي الايجابي كما ونوعا، وقد صنفت ضمن أفضل (10) دول عام 2007 من حيث كفاءة وتميز بحوثها العلمية، حيث تمكنت ماليزيا من الحصول على المرتبة الأولى من حيث جودة التعليم لعام 2019، بعدما كانت تحتل المرتبة (13)سنة 2018 [33].

إن القفزة النوعية التي حققت في مجال التعليم لم تكن ماليزيا لتصل إلى تجسيدها في ارض الواقع، لو أنها لم تقدم على خطوة الإصلاح للوصول إلى ترجمة طاقة كافة الاختلافات العرقية في المجال التعليمي. على اعتبار أن التعليم حسب تصريح رئيس الوزراء (محمد نجيب عبد الرزاق) في هذا الشأن قائلا: " إن التعليم هو المساهم الرئيسي في تنمية رأسمالنا الاجتماعي و الاقتصادي، وهو يلهم الإبداع و يرعى الابتكار و يمدّ شبابنا بالمهارات اللازمة ليكون قادرا على المنافسة في سوق العمل الحديثة. حيث ساهم تطور التعليم في الرفع من إجمالي الناتج القومي للبلاد ليصل إلى 84.6 مليار دولار عام 2007 بزيادة قدرت ب 6.04 مليار دولار مقاربة بسنة 2006. [34]

- **الاستقرار الاجتماعي:** ساهمت السياسة الماليزية في احتواء الاختلافات الثقافية التي تميز المجتمع الماليزي، في إنماء الحس الوطني وتعزيز روح الانتماء والولاء للبلاد، وتدعيم مبدأ الثقة بالنظام السياسي القائم على العمل وفق مبدأ القيم الأسيوية المؤكدة على ضرورة البدء باحترام الأسرة والمجتمع، ثم التوجه إلى المطالبة والعمل على تحقيق الرغبات الذاتية، أي تفضيل المصلحة العامة على الخاصة، وفي هذا الشأن يرى (ميهاتير) أن القيم الأسيوية تشمل احترام السلطة، لان غياب السلطة والاستقرار يعني غياب، أو عدم وجود حياة مدنية[35].

إن الرخاء والاستقرار الاجتماعي الذي يتمتع به المجتمع الماليزي كان نتاج جهود مضنية من قبله ومن قبل الحكومة الماليزية ، اللذين أبوا إلا أن تكون الثقافة الوطنية الواحدة هي الأساس الذي يجمع بين كل القوميات والأعراق بعيدا عن التوترات وسفك الدماء، ذلك أن الثقافة تعبر عن عملية الرقي في الأفكار النظرية، وذلك يشمل الرقي في القانون والسياسية والإحاطة بقضايا التاريخ المهمة، والرقي كذلك في الأخلاق أو السلوك وأمثال ذلك من الاتجاهات النظرية"[36]، وبذلك يتجه التفكير نحو العمل على تحقيق التنمية والتطور في مختلف المجالات، ولا يقف عند المقارنة بين ما سيستفيد منه كل جنس على الآخر، لان الثقافة قبل كل شيء هي نتاج تعلم وتلقين متطور يوميا، ففي كلّ مرة يكتسب الإنسان ثقافة جديدة يطبقها لتحقيق أهدافه ومصالحه. هذه الثقافة التي استثمرتها ماليزيا استثمارا عقلانيا تمكنت من خلاله توطيد العلاقات بين مختلف الاثنيات بهدف تلافي الصراعات والمشاكل التي يمكن أن تحدث بينها من جهة، وبهدف حفظ وضمان السلم والأمان للأجيال اللاحقة.

إن الثقافة لا تتوقف لدى جيل من الأجيال فحسب، بل هبي في تحول مستمر لأنها في الأساس تمثل شيئا مكتسبا يتعلمه الأفراد، وينقلونه كميراث يتم الاستفادة منه في حينه [37]، وبذلك فالأمن والاستقرار المجتمعي جزء لا يتجزأ من امن الدولة وسلامتها، وبالتالي تمكنت ماليزيا من المحافظة على الهوية الوطنية بفضل سياسة الاحتواء الثقافي، عبر تلافي وتجاوز كافة أشكال القمع والتهديد الممارسة ضد عرق دون الآخر، كاللجوء مثلا إلى حضر استخدام اللغة، الأسماء والملابس، أو العمل على غلق أماكن العبادة والتعليم وقتل الأفراد، أو حضر المؤسسات

التي تنتج اللغة والثقافة على نحو يسبب ويعرقل انتقال الهوية إلى الأجيال اللاحقة. [38]

الخاتمـــة: وفي الأخير، يمكن أن نستنتج بأن البعد الثقافي في الدولة الماليزية، قد ساهم مساهمة كبيرة في تحقيق التنمية والوحدة الوطنية، إذ لم يشكل التنوع الثقافي الذي يميز المجتمع، عائقا أمام الحكومة للرقي واللحاق بركب الدول المتقدمة اقتصاديا، سياسيا واجتماعيا، إنما كان بمثابة الدافع القوي لتجاوز كافة الاختلافات العرقية والقومية، واستثمارها لخدمة المجتمع والدولة ككل.

إنّ تجربة ماليزيا في مجال الاحتواء الثقافي من خلال الاستغلال والاستخدام العقلاني لمتغير الثقافة بها، يعتبر من أهم النماذج العالمية التي يجب على الدول الاستفادة منها في عملية استيعاب الاختلافات العرقية وخلق روابط التفاهم والتعاون فيما بينها، خصوصا الدول النامية والتي كانت ماليزيا في وقت من الأوقات الماضية تمثل إحداها، وبالتالي فالتطور الذي حققته في مختلف المجالات بفضل سياسة الاحتواء الثقافي ليس بالشيء المستحيل إذا ما قررت هذه الدول التخلص من حالة التخلف، وتحقيق التقدم شرط الالتزام بمبدأ التوفيق بين الأصالة والمعاصرة، مثلما اعتمدته مثلما اعتمدته وأكدت عليه الدولة الماليزية.

وانطلاقا مما سبق ذكره، يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات التي ستساعد كل دولة ترغب في استثمار مواردها البشرية متعددة القوميات والأجناس، والنهوض من خلالها بمشروع التنمية المستدامة في كل المجالات، والتي تتمثل فيما يلي:

- اعتراف الدولة بوجود تركيبة سكانية متعددة الأعراق والاثنيات، كخطوة أولى لخلق وتعزيز مبدأ الثقة المتبادلة بينهما.

- العمل على إصدار القوانين والتنظيمات التي تؤكد على تطبيق مبدأ التعاون بين الأجناس، وتجريم كافة المحاولات

- العمل على صياغة سياسات تتسم بالعدالة، والمساواة بين مختلف الأجناس دون أي تمييز يذكر.

- العمل على ترسيخ فكرة أفضلية وأولوية تحقيق الاستقرار والوحدة الوطنية للبلاد، وتجاوز كافة الاختلافات العرقية.

الهوامش:

1- سميرة رضوان، "في جميع علاقاتنا..... ما هو الاحتواء وكيف يكون"، 2018، ص 1، **تم الاسترجاع من الموقع الالكتروني:**

0http://www .foochia.com (consulté le 1 /2018)1/1

2- وفاء لطفي وحسين عبد الواحد، **التجربة الماليزية في إدارة المجتمع متعدد الأعراق والدروس المستفادة للمنطقة العربية، دراسة لحالتي الأفارقة الزنوج في جنوب السودان والأكراد في العراق**، المكتبة المصرية للطباعة وللنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص 46.

3- عبد الرحمان حاج إبراهيم و ربيع خير الناس، مسيرة الاقتصاد الإسلامي في ماليزيا من خلال أفكار د/محمد ميهاتير،

الملتقى الدولي تحت عنوان: الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، 2011، جامعة غرداية، الجزائر، ص 12.
4- فتحي بولعراس، المواطنة في ماليزيا بين الخصوصية المحلية وتحديات العولمة، **مجلة دراسات قانونية وسياسية،** العدد1،2006، ص26.
5- بلقاسم مربعي، آليات إدارة التعددية الإثنية ودورها في بناء الدولة: دراسة في النموذج الماليزي، عمل مقدم لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014 – 2015، ص171.
6- علي سيد الصاوي وزكي يونس الفاروق، **نظرية الثقافة،** المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978، ص 10.
7- محمد ميهاتير، **التجربة الماليزية نهضة أمة،** مؤسسة عبد الحميد شومان للنشر،عمان، 2016، ص 103.
8- اسماعيل محمد صادق، **التجربة الماليزية: مهاتير محمد.....والصحوة الاقتصادية،** القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014، ص 32.
9- ميهاتير، **مرجع سابق الدكر**، ص9.
10- علي قوق، إدارة الأقاليم والتجارب المستفادة عربيا حالة ماليزيا، عمل مقدم لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2010-2011، ص 146.
11- عادل عبد العظيم، التجارب الدولية: تجربة ماليزيا، ص 6، **تم الاسترجاع من الموقع الاكتروني:**

www.arab- api .org »training »program(consulté le 16 /11/2018)

12- الصاوي و الفاروق، **مرجع سابق الذكر**، ص10.

13- ميهاتير، **مرجع سابق الذكر**، ص 10,

14 - نور الدين الدقي، تمويل التعليم العالي في الوطن العربي، المؤتمر 15 للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العالي في الوطن العربي، 22-26 ديسمبر 2005، الإسكندرية، ص15.

15- قرار مجلس حقوق الإنسان، 2009.

16- Lynn Hunt et Victoria Bonnel, **beyond the cultural turn**, university of california Press, Berkeley, 1999, p 350.

17- حكيمة خديم، إشكالية النهضة في الجزائر، دراسة مقارنة لتجربة النهضة بين ماليزيا و الجزائر، **عمل مقدم لنيل شهادة الماجستير** ، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2014، ص 68.

18- نادية فاضل عباس فاضلي، التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000 إلى 2010، **مجلة دراسات دولية**، العدد 24، 2012، ص 31.

19- Edmund Terence ET Johan Gomez, (2013),**The New Economic Policy in Malaysia,** Nus Press, Singapore, 2013, p 88.

20- نوال عبد المنعم بيومي، **التجربة الماليزية وفق مبادئ التمويل و الاقتصاد الإسلامي**، مكتبة الشروق الدولية،2011،ص.3.

21- خديم، **مرجع سابق الذكر**، ص 77.

22- عبد الرحمان حاج ابراهيم و ربيع خير مسيرة الاقتصاد الإسلامي في ماليزيا من خلال أفكار د/محمد ميهاتير، الملتقى الدولي تحت عنوان: الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، **2011**، جامعة غرداية، الجزائر، ص 7.

23- LOUIS DOLLOT, **culture individuelle et culture de masse le point des connaissances actuelles**, 2003, p51.

24- المادة 49 تقرير وطني مقدم من طرف مجلس حقوق الإنسان ماليزيا، الدورة الرابعة، جنيف 2-13 فيفري 2009.

25- فادي احمد رمضان، **البعد السياسي للحكم الرشيد في ماليزيا وإمكانية الاستفادة الفلسطينية 1985**، جامعة الأقصى غزة، فلسطين، 2003، ص 9.

26- فادي احمد رمضان، **البعد السياسي للحكم الرشيد في ماليزيا وإمكانية الاستفادة الفلسطينية 1985**، جامعة الأقصى، غزة، 2003، ص 147.

27- عطا الله سليمان الحديثي و الحسيني، إسراء كاظم الحسيني، تعدد القوميات في ماليزيا ودورها في تطور نظامها السياسي واستقراره، مجلة كلية التربية واسط، العدد 13، ص249.

28- إيمان فخري أحمد، "الدور الإنمائي للدولة في ماليزيا خلال الفترة من 1991 إلى 2010"، 2013، ص1، **تم الاسترجاع من الموقع الالكتروني:**

www.m.ahewan.org (consulté le 14 /12/2018)

29- ميهاتير، **مرجع سابق الذكر**، ص9)

30- "من أهم دعائم الاقتصاد الماليزي...الصناعات الالكترونية والكهربائية الماليزية...ركيزة مهمة في عائدات التجارة"، 2017، ص1، **تم الاسترجاع من الموقع الالكتروني:**

www.almanatiq .net (consulté le 18 /02/2021)

31- Jaques Thobie et kancal salgur, **Industrialisation, communication et rapports sociaux en Turquie et en méditerranée orientale**, éditions harmattan, , paris, p 154.

32- جميلة معلم، " تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة، دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب"، الجزائر: جامعة باتنة، كلية العلوم الاقتصادية، 2016-2017، ص 93.

33- ليلي جبريل،" ترتيب الدول من حيث جودة التعليم"، 12 فيفري 2020، ص 1، **تم الاسترجاع من الموقع الالكتروني:**

http:// mqaall.com(consulté le 21 /05/2019)

34- "من أهم دعائم الاقتصاد الماليزي...الصناعات الالكترونية والكهربائية الماليزية...ركيزة مهمة في عائدات التجارة"، 2017، ص1، **تم الاسترجاع من الموقع الالكتروني:**

www.almanatiq .net (consulté le 18 /02/2019)

35- احمد رمضان، **مرجع سابق الدكر**، ص 153.

36- نادية شريف العمري، **أضواء على الثقافة الإسلامية**، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2001، ص 9.

37- سليمة فيلالي، بنية الهوية الجزائرية في طل العولمة دراسة على عينة من الطلبة الجامعيين بجامعة باتنة"، الجزائر: جامعة

بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، 2013، ص 114.

38- Paul Roe, sicuritization and minory rights : condition of desecuritization, **Revue of security dialogue**, Volume 35, N. 3, 2004, p 48.

قائمة المصادر و المراجع:

أولا- باللغة العربية:

- فئة الكتب:

1- شريف العمري نادية، **أضواء على الثقافة الإسلامية**، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2001.

2- عبد المنعم بيومي نوال، **التجربة الماليزية وفق مبادئ التمويل و الاقتصاد الإسلامي**، مكتبة الشروق الدولية،2011

3- لطفي حسين عبد الواحد وفاء، **التجربة الماليزية في إدارة المجتمع متعدد الأعراق والدروس المستفادة للمنطقة العربية، دراسة لحالتي الأفارقة الزنوج في جنوب السودان والأكراد في العراق**، المكتبة المصرية للطباعة وللنشر والتوزيع،القاهرة، 2009.

4- محمد صادق اسماعيل، **التجربة الماليزية: مهاتير محمد.....والصحوة الاقتصادية**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014.

5- ميهاتير محمد، **التجربة الماليزية نهضة أمة**، مؤسسة عبد الحميد شومان للنشر، عمان، 2016.

6- الصاوي علي سيد و الفاروق زكي يونس، **نظرية الثقافة**، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1980.

ـ فئة المقالات:

7- بولعراس فتحي، المواطنة في ماليزيا بين الخصوصية المحلية وتحديات العولمة، **مجلة دراسات قانونية وسياسية**، العدد1، 2006.

8- فاضل عباس فاضلي نادية، (2012)، التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000 إلى 2010، **مجلة دراسات دولية**، العدد 24، 2012.

9- الحديثي عطا الله سليمان و الحسيني إسراء كاظم، تعدد القوميات في ماليزيا ودورها في تطور نظامها السياسي واستقراره، **مجلة كلية التربية واسط**، العدد 13.

فئة المذكرات و الرسائل و الأطروحة:

10- خديم حكيمة، إشكالية النهضة في الجزائر، دراسة مقارنة لتجربة النهضة بين ماليزيا و الجزائر، **عمل مقدم لنيل شهادة الماجستير**، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2014.

11- رمضان فادي احمد، البعد السياسي للحكم الرشيد في ماليزيا وإمكانية الاستفادة الفلسطينية 1985، **عمل مقدم لنيل شهادة الماجستير**، جامعة الأقصى غزة، فلسطين، 2003.

12- فيلالي سليمة، بنية الهوية الجزائرية في طل العولمة دراسة على عينة من الطلبة الجامعيين بجامعة باتنة، **عمل مقدم لنيل شهادة الماجستير**،قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013.

13- قوق علي، إدارة الأقاليم والتجارب المستفادة عربيا حالة ماليزيا، **عمل مقدم لنيل شهادة الماجستير**، قسم العلوم السياسية

والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2010.

14- مربعي بلقاسم، آليات إدارة التعددية الإثنية ودورها في بناء الدولة: دراسة في النموذج الماليزي، **عمل مقدم لنيل شهادة الماجستير**، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة: الجزائر، 2014.

15- معلم، جميلة، (2016)، تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة، دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر.

فئة المداخلات:

16- حاج إبراهيم عبد الرحمان و خير الناس ربيع، مسيرة الاقتصاد الإسلامي في ماليزيا من خلال أفكار د/محمد ميهاتير، الملتقى الدولي تحت عنوان: الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، **2011**، جامعة غرداية، الجزائر.

17- الدقي نور الدين، تمويل التعليم العالي في الوطن العربي، المؤتمر 15 للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العالي في الوطن العربي،22-26 ديسمبر 2005، الإسكندرية، مصر.

النصوص القانونية:

18- **قرار مجلس حقوق الإنسان**،الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ، 2009، أمريكا.

فئة المواقع الالكترونية:

19- جبريل ليلي، ترتيب الدول من حيث جودة التعليم، 12 فيفري 2020، **تم الاسترجاع من الموقع الالكتروني:**

http:// mqaall.com(consulté le 21 /05/2019)

20- رضوان سميرة، في جميع علاقاتنا..... ماهو الاحتواء وكيف يكون، 2018، **تم الاسترجاع من الموقع الالكتروني**:

http://www .foochia.com (consulté le 10 /11/2018)

21- عبد العظيم عادل، التجارب الدولية: تجربة ماليزيا، **تم الاسترجاع من الموقع الالكتروني:**

www.arab- api .org »training »program(consulté le 16 /11/2018)

22- فخري أحمد إيمان، الدور الإنمائي للدولة في ماليزيا خلال الفترة من 1991 إلى 2010 ، **2013، تم الاسترجاع من الموقع الالكتروني:**

www.m.ahewan.org (consulté le 14 /12/2018)

23- من أهم دعائم الاقتصاد الماليزي...الصناعات الالكترونية والكهربائية الماليزية...ركيزة مهمة في عائدات التجارة2017، **تم الاسترجاع من الموقع الالكتروني:**

www.almanatiq .net (consulté le 18 /02/2019)

ثانيا- باللغة الأجنبية:

- **Livres:**

24- DOLLOT LOUIS, **culture individuelle et culture de masse le point des connaissances actuelles, 2013**.

25- Hunt Lynn et Bonnel Victoria, **beyond the cultural turn**, university of california Press, Berkeley, 1999.

26- Terence Edmund ET Gomez Johan,**The New Economic Policy in Malaysia**, Nus Press, Singapore, 2013.

27- Thobie Jaques et salgur kancal, **Industrialisation, communication et rapports sociaux en Turquie et en méditerranée orientale,** éditions harmattan, paris.

- **revues:**

28- Roe Paul, sicuritization and minory rights : condition of desecuritization, **Revue of security dialogue**, Volume 35, N. 3, 2004.